نحو يمن اخذ نه ويم جبيته وعم نشمال وعلى ابه حال الابيت   جاز نصبه اي على
انه مفعول اول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة
من كون التعليق واجبا وليس من ذلك ارايت زيدا اليوم من هو بمعنى
اخبرني عن زيد لان زيدا منصوب بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستانفة
ولا تعليق فان وقع بعده الكاف فهي حرف خطاب قال الشمني في حواشي
المغني ووجه استعمال ارايت بمعنى اخبرني مجاز ووجه المجاز انه لما كان
العلم بالشي وابصاره سببا للاخبار عنه استعمل رايت الذي بمعنى علم او ابصر
في الاخبار والهمزة التي للاستفهام عن الروية في طلب الاخبار
لاشتراكهما في مطلق الطلب ففيه مجازان اهـ باختصار
ايضا لعل الجملة مقدمة من تاخير وتختص تعليقها بدريه فلا تعلق
عن غيرها كما في الجامع وشرحه ومنها كم الخبرية ايضا كما قاله الزمخشري
وابيه صاحب المغني في الجملة السادسة من الباب الخامس بل
قال الدماميني انما سكت عنها النحويون استغناء بتصريحهم
بان لها الصدر كالاستفهامية اذ كل ما له الصدر يعلق نعم لا تعلق
على ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها
وقال انه لغة رديئة   لو ان حاتما ان ومعمولها فاما ان تحذوفا
وتبدل الكاف بالفتح والمد كثرته والوصم الكثير   في خبرها اي او اسمها
المتاخر نحو علمت ان في ذلك لعبرة او معمول خبرها نحو علمت ان زيدا
لفي الدار قائم   والظاهر ان المعلق انما هو اللام بعيد ان المعلق
لا يشترط ان يكون في صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام
حقها في الاصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كراهة توالي حرفي
توكيد كما مر فهي مصدرة حكما فتأمله ثم انا   فعلى هذا
المعلق اذا ابي ولا يحتاج الى ما سبق من اشتراط وجود اللام في خبرها

قوله وهو الاصح وعليه فالتعليق ليس الا عن المفعول الثاني
وقد نقل الدماميني عن صاحب الانتصاف انه قال التعليق عن
اصل المفعول فيه خلاف وعند صاحب التقرير انه مشكل
ووقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا لا معنى له لا يتعلق على
ان ما جواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل من

لان

لان ان ايضا لها الصدارة قال ثم لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى
من وجوب التعليق ونقل عن غيره انه واجب فلا استثناء ولك ان
تقول معنى تجويز التعليق هنا انه لا يتعين كسر ان وتعليق
الفعل بل يجوز الفتح وجعل الفتح غير معلق ومعنى ايجاب
غيره التعليق انه يتعين ما دام كسر ان فلا خلاف في التحقيق
الجواز اي في غير المصدر اما اذا كان الملغي مصدرا متوسطا او متاخرا
فالغاؤه واجب لان المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد قائم ظني غالب
وزيد ظني غالب قائم وفي غير اقتران المفعول الاول المقدم على
عامله بلام الابتداء فالالغاء واجب   والمعلق عامل في المحل اي في
محل الجملة بعده ان كان عاملا في لفظ كلا من الجزئين او في محل   حتى
يجوز نحو حتى ابتدائية تقديره فالفعل بعدها واجب الرفع
ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع
العمل بالنسبة للجملة التي اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها وان العطف
على المحل جائز لا واجب   كقولي وما كنت الخ قال الدماميني ليس
بقاطع لاحتمال ان تكون ما زائدة والبكا مفعولا به او ان الاصل ولا ادري
موجبات القلب فيكون من عطف الجمل اهـ ولا يخفى كفاية الظواهر
في امثال هذه المقامات   ولا موجبات عطف على محل ما البكا ولا بد من
تقدير ما هي بعد موجبات القلب او اعتبار ان موجبات القلب في
معنى الجملة اي ولا موجبات للقلب والا لزم عمل ادري في مفعول واحد
وهو لا يجوز على ما مر فشرط على المشهور في المعطوف على المحل
ان يكون جملة في الاصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا او تقديرا
نحو الذي مر على الوجه الاول فيه او معنى نحو عرفت لزيد قائم وغير ذلك
من امور وعلى نحو الذي مر على الوجه الثاني فيه فلا يجوز علمت

Copyright © King Saud University